

٢٨٥ /١٣٦٢٠١٩

السيد الاستاذ / رئيس قطاع الافصاح  
"البورصة المصرية"

تحية طيبة وبعد،

نود الاحاطة الى انه قد تم الموافقة على نشر تقرير افصاح شركة ام بي للهندسة MB "ش.م.م" في ضوء قرارات مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٢/٣/٩ بعرض السير في اجراءات تعديل المادة الثالثة من النظام الأساسي للشركة لتصبح:

لا الاشتراك والمساهمة والاستثمار بصورة مباشرة وغير مباشرة في كافة مجالات الاستثمار الخدمية والتجارية والعقارية والصناعية من غير الأنشطة الواردة بالمادة ٢٧ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، والمادتين ١٢٢ ، ١٢٠ من لائحته التنفيذية.

ادارة المشروعات والشركات والاشتراك في ادارتها مع مراعاة احكام القوانين واللوائح والقرارات السارية بشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.  
ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشتراك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول اعمال شبيهة ب أعمالها او التي تعاونها على تحقيق غرضها في مصر او في الخارج، كما يجوز لها ان تندمج في الشركات السالفة او تشتريها او تتحقق بها طبقا لأحكام القانون ولائحته.

برجاء نشر التقرير المرفق على شاشات التداول بالبورصة واتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

وتفضلا بقبول فائق الاحترام ، ،

تحريرا في: ٤٠٢٢/٣/

د/ سيد ابراهيم عبد الفضيل  
نائب رئيس قطاع  
الاشراف والرقابة على سوق المال



**نموذج تقرير الإفصاح بفرض التعديل وفقاً للمادة ٤٨ من قواعد القيد  
بشأن السير في إجراءات زيادة أو تخفيض رأس المال المقيد أو الفرض  
شركة إم بي للهندسة (شركة مساهمة مصرية)**

الإفصاح	البيان
شركة إم بي للهندسة MB	اسم الشركة
رأس المال المخصص به ١٠٠,٠٠,٠٠ (فقط مائة مليون جنيه لا غير)	رأس المال المقيد
رأس المال المصدر ٣٣,٠٠,٠٠ (فقط ثلاثة وتلاتون مليون جنيه لا غير)	رأس المال المصدر
٦٦,٠٠,٠٠ سنتة وستون مليون منهم سهم بقيمة أسمية ٥٠ قرشاً للسهم	عدد الأسهم المقيدة / القيمة الأسمية للسهم
٩ مارس ٢٢ تاريخ انعقاد مجلس الإدارة	تاريخ انعقاد مجلس الإدارة
تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة.	طبيعة التعديل
<p>إيماءً إلى أهداف وخطة الشركة الاستراتيجية المفعلة منذ ٢٠١٦ والمتضمنة إعادة الهيكلة التشفيلية للتنوع القطاعي المدعوم بالشخصنة الصناعي للعمليات والتي تهدف إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تفعيل هيكل إدارية ملائمة ومتخصصة.</li> <li>• زيادة الملاعنة الإدارية والتشفيلية والمالية من خلال وضع رؤية مالية محددة لكل أنشطتها.</li> <li>• عدم التداخل وتضارب المصالح في التعاقدات التشفيلية والقانونية للأنشطة.</li> <li>• التركيز القطاعي والفنوي لأنشطة وزيادة الحصص المسوقة.</li> <li>• مردودات الشخصنة الصناعي والقطاعي للعمليات وإتاحة فرص أفضل للتوسعات الاستراتيجية.</li> </ul> <p>وذلك لجئ ثمار التركيز في تنمية الإستثمارات الرئيسية للشركة والاستفادة من قدرتها في النمو بما يتوافق مع الخطة المستقبلية والعمل على الإستفادة منها وذلك ليكون الفرض الأساسي للشركة متماشياً مع أنشطتها الحالية في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الإستثمار والمساهمة بصورة مباشرة وغير مباشرة في كافة مجالات الإستثمار الخدمية والتجارية والعقارات والصناعية.</li> <li>• إدارة المشروعات والشركات والإشتراك في إدارتها.</li> </ul>	مبررات وأسباب التعديل
<p>إيماء إلى إجتماع مجلس الإدارة المنعقد في ٦ مارس ٢٠٢٢ – القرار السادس المتضمن موافقة المجلس على تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:</p> <p><u>المادة (٣) قبل التعديل:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- غرض الشركة هو: الإستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية - أعمال المقاولات.</li> <li>- مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات الماسية وبشرط إستصدار التراخيص اللازمة لمارسة هذه الأنشطة.</li> <li>- ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشتري بأى وجة من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمال مشبهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات الممالفة أو تشارتها أو تلحق بها وذلك طبقاً لاحكام القانون ولائحة التنفيذية.</li> </ul> <p><u>مقرح المادة (٣) بعد التعديل:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- غرض الشركة هو:</li> <li>- الاشتراك والمساهمة والاستثمار بصورة مباشرة وغير مباشرة في كافة مجالات الإستثمار الخدمية والتجارية والعقارات والصناعية من غير الأنشطة الواردة بالمادة (٢٧) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمادتين ١٢٠ و ١٢١ من لائحته التنفيذية.</li> <li>- إدارة المشروعات والشركات والإشتراك في إدارتها.</li> </ul>	<p>نص قرار مجلس الإدارة من واقع محضر مجلس الإدارة بالزيادة أو التخفيض أو تعديل الفرض</p>

<p>• مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات الصادرة وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لمارمة هذه الأنشطة.</p> <p>ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشتغل بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمال مشابهة بأعمالها أو التي تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الشركات المالكة أو تشتغل بها طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.</p>	
<p>في ضوء المناقشات التي تمت بين المسادة الخصوص تم إعتماد تقرير الإفصاح بفرض التعديل وفقاً للمادة ٤٨ من قواعد القيد بشأن السير في إجراءات تعديل غرض الشركة، وتفوض السيد/ رئيس مجلس الإدارة في دعوة الجمعية العامة غير العادية.</p>	<p>نص قرار مجلس الإدارة من واقع محضر مجلس الإدارة بالسيرة إجراءات التعديل أو دعوة الجمعية العامة للموافقة على التعديل خلال أسبوع على الأكثر من نشر تقرير الإفصاح على الشاشات</p>
لا يوجد	إفصاحات إضافية
لا يوجد	أثر التعديل على أصول الشركة
لا يوجد	أثر التعديل على التزامات الشركة
لا يوجد	أثر التعديل على حقوق المساهمين

أقر أنا الموقع أدناه بصحة وسلامة ما جاء بهذا النموذج من بيانات وما قدم من مستندات وإقرارات وDRAMAS مؤيدة لمضمون ما ورد في بيان الإفصاح هذا وأعلم أن موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على نشر بيان الإفصاح بفرض المير في إجراءات التعديل يتم وفقاً لمتطلبات قواعد القيد من حيث المثل وأن مطابقة الهيئة العامة للرقابة المالية لبيان الإفصاح المزمع تمت في ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات بهدف الإفصاح للمتعاملين عن طبيعة هذا التعديل دون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للرقابة المالية عن محتويات هذا البيان أو تعطيل تأكيدات تتعلق بدقتها أو إكمالها وأنهدي بالإلتزام بأحكام النظام الأساسي للشركة وأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية.

٢٠٢٢ مارس ٩٤ القاهرة في

رئيس مجلس الإدارة  
م. بهاء الدين أحمد على شلبي